مركز حمورابي

توجه منافسة القوى العظمى نحو القارة القطبية الجنوبية

توجه منافسة القوى العظمى نحو القارة القطبية الجنوبية

إن الدفعة العلمية التي تبذلها الصين تختبر استقرار القارة

بقلم إليزابيث بوكانان / ترجمة: صفا مهدي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

26 أذار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

إن الوضع الراهن في القارة القطبية الجنوبية قد بدأ بالتفكك ، بعد عقود من الهدوء النسبي . واليوم، تتوازن القارة على حافة الانهيار – بالمعنى الحرفي والمجازي. إن تغير المناخ لا يغير البيئة المادية للقارة بشكل لا رجعة فيه فحسب، بل إن السياسات في القارة القطبية الجنوبية تتحول بسرعة أيضاً مع تسبب المنافسة بين القوى العظمى والطلب المتزايد على الموارد في دفعها إلى مرتبة أعلى على الأجندة العالمية .

وتسعى الصين وإيران ودول أخرى إلى توسيع حدود أنواع الأنشطة الخاضعة للعقوبات في القارة، وتفكر في المطالبات الإقليمية المستقبلية. في الخريف الماضي، أعلن شهرام إيراني، قائد البحرية الإيرانية، أن طهران لديها خطط لبناء قاعدة دائمة في القارة القطبية الجنوبية، حتى أنها ذهبت إلى حد الزعم بأن إيران لديها بطريقة أو بأخرى "حقوق ملكية" في القطب الجنوبي. ثم، في نوفمبر/تشرين الثاني، وصل أكبر أسطول صيني على الإطلاق إلى القطب الجنوبي، وعلى متنه نحو 460 فرداً، لبناء محطة الأبحاث الخامسة في البلاد في القارة. وأنجزوا عملهم في ثلاثة أشهر، وافتتحت المحطة في فبراير .

وبموجب معاهدة أنتاركتيكا، التي تحكم الأنشطة في القارة، فإن توسع الصين مسموح به تماماً. إن كون المحطة الجديدة قانونية لا يمنع الشكوك من أن محطات الأبحاث الصينية يمكن أن تستضيف أنشطة ذات فائدة عسكرية، بما في ذلك لأغراض المراقبة. قد تتتبع الأقمار الصناعية البحثية تحولات الجرف الجليدي يوم الاثنين ويوم الثلاثاء لرسم خرائط لتحركات القوة في أستراليا .
إن وصول منافسة القوى العظمى على شواطئ أنتاركتيكا سيكون بمثابة انقطاع عن حقبة طويلة كانت فيها القارة مكانًا للتعاون الدولي. تحظر معاهدة أنتاركتيكا، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1961، استخدام القارة للأغراض العسكرية وبدلاً من ذلك تدعم التعاون العلمي. وقد نجحت سلسلة من اتفاقات المتابعة، التي أصبحت تعرف باسم نظام معاهدة أنتاركتيكا، في إبقاء القارة موقعا دوليا محايدا. لكن النظام الآن تحت ضغط أكبر من أي وقت مضى .

توفر القارة القطبية الجنوبية الوصول إلى المحيط الأطلسي والهندي والمحيط الهادئ. داخل الشواطئ وبعيدًا عنها، تتميز برواسب ضخمة من المعادن الثمينة والنفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مصايد الكريل الضخمة. كما أنها تعتبر مركزًا للاتصالات العالمية لأنها توفر أوضح لقطة في الفضاء، حيث تتجمد الرطوبة في الهواء، مما يجعل المحطات الأرضية في القطب الجنوبي حاسمة لتشغيل الأقمار الصناعية .

إن الغياب الحالي للصراع المسلح في أنتاركتيكا خلق إحساسًا زائفًا بالأمن. يبدو أن صانعي السياسات من البلدان التي تدعم القارة القطبية الجنوبية المحايدة والمسالمة يفترضون أن التعاون هناك أمر منتهي منه. في الواقع، الوضع الراهن هش. للحفاظ على المنافسة على الموارد في حالة مستقرة، يجب على أصحاب المصلحة تسليط الضوء على أنشطة بكين المزعزعة للاستقرار. كما يتطلب تعزيز الوكالة العامة والاهتمام بأنتاركتيكا، لأن هذا شرط مسبق حاسم لدعم استمرار النظام القائم على القواعد الذي تكرسه معاهدة أنتاركتيكا. ومع ذلك، تحتاج الدول أيضًا إلى تعزيز بصمتها (سواء من خلال القدرات أو التمويل) في القارة القطبية الجنوبية، حيث يتساوى الوجود مع القوة .

القطب الجنوبي مقابل القطب الشمالي

غالبًا ما رسم المراقبون أوجه تشابه بين القارة القطبية الجنوبية والقطب الشمالي. تتشابه المنطقتان على السطح - الأطراف المتطرفة للأرض، والمناخات القطبية المتجمدة. إنهم موضع اهتمام من نفس البلدان - أي الصين وروسيا والولايات المتحدة. لكن الأهم من ذلك، أن المناطق تدار بشكل مختلف: القطب الشمالي ليس لديه نظام معاهدة، بينما القطب الجنوبي يفعل ذلك. من الناحية الجغرافية، القطب الشمالي هو مجال بحري، في حين أن القارة القطبية الجنوبية هي كتلة أرضية قارية .

القطب الشمالي ليس جزءًا من الممتلكات المشتركة العالمية؛ إنه منطقة محاطة بأراضٍ بلا منازع تتكون من ثماني دول. خلال كل من الحروب العالمية والحرب الباردة، كان القطب الشمالي مسرحًا رئيسيًا للتوترات. ومنذ عام 1996، يدير مجلس المنطقة القطبية الشمالية إدارة المنطقة القطبية الشمالية، وهو منتدى حكومي دولي يعزز الاتصالات والشراكات البيئية .

في أعقاب الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في فبراير 2022، قرر أعضاء مجلس القطب الشمالي تعليق عملهم مع المجلس أثناء تولي روسيا رئاسة المجلس. وكانت النتيجة فك الارتباط الفعال لروسيا عن شؤون القطب الشمالي. وعند تناوب الرئاسة على النرويج في عام 2023، استؤنفت الأنشطة ولكن بدون مشاركة روسيا. وفي فبراير، تم الإعلان عن استئناف تدريجي لاجتماعات فريق العمل الافتراضي، بعد أن أثار بعض الباحثين القلق بشأن الآثار العالمية لاستمرار غياب بيانات المناخ في القطب الشمالي الروسي .

لم تضطر أنتاركتيكا إلى مواجهة نفس النكسات، بفضل معاهدة أنتاركتيكا .تم تصميمه في البداية لمنع توترات الحرب الباردة من الامتداد إلى القطب الجنوبي من خلال تصنيف القارة القطبية الجنوبية كمحمية علمية.وما لم يكن ذلك دعما للغايات العلمية، فإن النشاط العسكري وتجارب الأسلحة النووية محظورة في القارة .أن المعاهدة تبيح للأطراف الوصول الحر والعادل إلى محطات البحث (والسفن) الخاضعة للتفتيش . تعتبرقواعد الطريق راسخة في القطب الجنوبي، وقد نجحت في الغالب في إبقاء القارة معزولة عن التوترات الجيوسياسية.
اليوم، يوجد 54 دولة موقعة على معاهدة أنتاركتيكا، وتضم 29 طرفًا استشاريًا يتمتعون بحق التصويت في شؤون القارة القطبية الجنوبية. وقد شهدت العديد من الاتفاقيات الإضافية توسعًا في المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في معاهدة عام 1961، مثل حرية البحث العلمي والتعاون العلمي والاستخدام السلمي للقارة. على سبيل المثال، أقر بروتوكول عام 1998 رسميًا أنتاركتيكا كمنطقة محمية للسلم والعلم العالمي، وحظر التعدين وغيره من أشكال استخراج الموارد، باستثناء الأبحاث العلمية .
صمم مهندسو معاهدة أنتاركتيكا هذه الهيكلة لتستمر إلى الأبد، حيث لا تحمل تاريخ انتهاء. وإذا رغب أي طرف في تعديل المعاهدة، فيجب عليه الحصول على موافقة مجموعة واسعة من الأطراف في مؤتمر استعراضي. ورغم أن هذه الفرصة للتغيير متاحة منذ عام 1991، إلا أنها لم تستخدم أبدًا، مما يشير إلى أن الدول تفضل الالتزام بالوضع الحالي في أنتاركتيكا بدلاً من المخاطرة بحصتها .

يعود جزء من نجاح نظام معاهدة أنتاركتيكا إلى تجنبه لمسألة السيادة، مما يسمح للأطراف الفعلية بالتوصل إلى تفاهمات على الرغم من وجود الخلافات.

رغم أن سبع دول قدمت مطالبات إقليمية - الأرجنتين وأستراليا وشيلي وفرنسا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة - إلا أنه تم تعليق جميع المناقشات حول مزايا وشروط هذه المطالبات عندما وقعت على معاهدة أنتاركتيكا. تمتلك صياغة المعاهدة نمطًا فريدًا ومصممًا بمهارة .

صدوع في الجليد

على الرغم من أن نظام معاهدة أنتاركتيكا أبقى المنطقة مستقرة لعقود، إلا أن عودة منافسة القوى العظمى تجلب عدم استقرارًا جديدًا إلى القطب الجنوبي، حيث تحاول بعض البلدان تقويض النظام. على سبيل المثال، قامت الصين ببناء محطتها البحثية الجديدة دون تقديم التقييمات البيئية اللازمة إلى الدول الأعضاء في المعاهدة، وهو ما يتعارض مع الاقتضاء. كما انتحلت سفن الصيد الروسية مواقعها في المحيط الجنوبي في محاولات لإخفاء أنشطة الصيد غير القانونية في المياه المحمية. توضح هذه الأمثلة على الفشل في اتباع الالتزامات المختلفة كيف تختبر الدول مدى قدرتها على الإفلات من العقاب .

إن عدم وجود آليات تنفيذية تتمتع بالصلاحيات الكافية للرد على الأنشطة المشكوك فيها أو لردعها، يزيد من سوء الامر . على الرغم من أن بروتوكول التفتيش الدولي من المفترض أن يؤدي هذه الوظيفة، إلا أن الواقع يظهر وجود ثغرات متعددة في صيغة المعاهدة تسمح للدول بالتهرب من التفتيشات إذا لزم الأمر. على سبيل المثال، من المعروف أن روسيا قامت بجعل مدرجات الهبوط غير متاحة وأطفأت أجهزة الراديو في المحطات لمنع هبوط الأطراف لإجراء عمليات التفتيش الداخلية. تسمح المعاهدة بإجراء التفتيشات جويًا أيضًا، مما يعني أن فرق التفتيش يمكنها بشكل فني تفتيش محطات روسيا في القارة القطبية الجنوبية دون الدخول إليها .

تستفيد تكتيكات المنطقة الرمادية - أو الأنشطة التي تجري في المجال بين السلام والتعاون من جهة، والصراع أو الحرب من جهة أخرى - من غموض نظام معاهدة أنتاركتيكا ذاته. وقد ساهم هذا الغموض في تعزيز التعاون أثناء الحرب الباردة، حيث سمح للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالاتفاق على الخلافات المتعلقة بمسائل السيادة الإقليمية وفي الوقت نفسه بمواصلة توسيع تأثيرهما في القارة. بعد انتهاء الحرب الباردة، أدى غياب المنافسة بين القوى العظمى إلى تحول اهتمامات العالم بالقارة القطبية الجنوبية إلى الخلفية. دخلت الولايات المتحدة في فترة "القطب الواحد"، بينما كانت روسيا مشغولة بعملية إعادة البناء بعد انهيار إمبراطوريتها.

ومع ذلك، لم تكن المنافسة بين القوى العظمى نشطة في القارة القطبية الجنوبية خلال هذه الفترة، لكنها عادت اليوم بقوة .

إن آلية اللعب وافرادها تختلف هذه المرة ،حيث أصبحت الصين بسرعة لاعبًا قويًا في القارة. إن قدرة الصين على بناء كاسحات جليد خاصة بها - بما في ذلك كاسحة جليد تعمل بالطاقة النووية من المقرر أن تظهر لأول مرة في غضون بضع سنوات - تميز بكين عن الولايات المتحدة وأستراليا في ما يتعلق بالقدرة في القطب الجنوبي وبالتالي القوة. لدى الولايات المتحدة كاسحتان جليديتان - هيلي والنجم القطبي - تقومان بمهامهما بشكل متناوب ويتم دفعهما باستمرار إلى ما بعد قدرتهما التشغيلية المتوقعة. أما أستراليا، التي تمتلك أكبر مطالبة سيادية بالقارة القطبية الجنوبية، فتمتلك كاسحة جليد واحدة، وعلى الرغم من أنها جديدة تمامًا، إلا أنها غير قادرة حاليًا على التزود بالوقود بكفاءة في مينائها الأصلي. تجد كل من الولايات المتحدة وأستراليا نفسيهما يستأجران كاسحات الجليد لدعم أنشطتهما الوطنية في القطب الجنوبي .

مع طمس الخطوط الفاصلة بين البحث العلمي والنشاط العسكري، بدأت الأنشطة التي تعيش في هذه المنطقة الرمادية في تقليص الوضع الراهن السلمي الذي ظل قائما لفترة طويلة. إن الموارد الهائلة مثل مصايد الأسماك والطاقة والمياه العذبة لا تنتمي إلى دولة واحدة، لذا فإن البلدان التي تتطلع إلى تحسين لعبتها الطويلة الأمد تعمل على ترسيخ موطئ قدم في البحوث العلمية المسموح بها عبر هذه القطاعات بحيث تكون في موقع رئيسي (بعد أن رسمت خرائط واسعة النطاق للموارد في القارة) في حالة انهيار النظام.

مع الأخذ في الاعتبار مصايد أسماك الكريل، يجدر بالذكر أن بعض مناطق مياه القارة القطبية الجنوبية محمية وفقًا لاتفاقيات ضمن نظام معاهدة أنتاركتيكا، التي تنص على إنشاء مناطق بحرية محمية. في السنوات الأخيرة، قامت الصين بنشر أساطيل مايسمى بسفن الصيد العملاقة، وهي قوارب ضخمة تبقى في البحر لعدة أسابيع لتعزيز قدرتها على الصيد. كما استغلت الصين نظام المعاهدة للاستفادة من مصايد أسماك الكريل باسم العلم. تعتبر الصين أنها لديها مصلحة استراتيجية في السيطرة على سوق مصايد الأسماك العالمية، وفي تأمين هذه الموارد الحيوية لسكانها. يعتبر المحيط الجنوبي، الذي يحيط بالقارة القطبية الجنوبية، موطنًا لمياه غنية بالموارد جاهزة للاستغلال، وقد وضعت الصين استراتيجيتها لمصايد الأسماك في هذه المياه البعيدة على رأس أولوياتها، مما زاد من وجودها في المنطقة.

في اجتماع عام 2021، استخدمت الصين وروسيا حق النقض ضد إنشاء مناطق بحرية محمية جديدة في المحيط الجنوبي، حيث دعت بكين إلى «مزيد من البحث العلمي» لتحديد الحاجة إلى مثل هذه المناطق. يمكن النظر إلى خطوة الصين على أنها محاولة لإحباط التقدم في مجال الحماية البحرية، ولكن من المرجح أنها استراتيجية: تود بكين أن تعرف بالضبط مدى وفرة هذه المناطق في الأسماك - ومواصلة الصيد لما يسمى بأغراض البحث .

العلم أم الأمن؟

إن من ابرز الاسباب وراء تعرض القارة القطبية الجنوبية للمنافسة الاستراتيجية هو أن الدول لديها بالفعل وجود علمي هناك يمكن تحويله بسهولة إلى وجود عسكري. يمتد المركز العلمي الاستراتيجي للولايات المتحدة - محطة أموندسن-سكوت للقطب الجنوبي - على جميع المطالبات الإقليمية السبعة المجمدة في القارة. وتستضيف القاعدة ما يصل إلى 150 فردًا أمريكيًا لإجراء ودعم البحث العلمي. وإلى الجنوب، في الصيف، يعمل ما يصل إلى 1500 فرد أمريكي في محطة ماكموردو. وتستوعب المحطة الأمريكية الثالثة، بالمر، حوالي 40 فردًا أمريكيًا. وترسل هذه المحطات معًا إشارة قوية لوجود الولايات المتحدة في القارة. تتمتع الصين أيضًا بتاريخ من المزج بين أعمال البحث العلمي والنشاط العسكري، وهو النهج الذي أقرته الآن في القانون. إن جميع الأنشطة البحثية المدنية، التي أطلقت عليها الحكومة الصينية اسم "الاندماج المدني العسكري"، مطالبة الآن بأن يكون لها تطبيق عسكري أو فائدة عسكرية للصين. ويمتد هذا إلى بصمة الصين في القطب الجنوبي .

على الرغم من أن معاهدة أنتاركتيكا تحظر العسكرة أو التمركز العسكري جنوب خط العرض 60 درجة - الذي يغطي القارة بأكملها - إلا أنها تسمح بوجود الأفراد والمعدات العسكرية إذا كانوا يدعمون أهداف البحث العلمي. تعتمد العديد من الدول على قواتها المسلحة للمشاركة في بعثات البحث في القارة القطبية الجنوبية. تنشر الأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أصولًا عسكرية ويشارك أفرادها في هذه البعثات البحثية. كما تقدم القوات المسلحة الصينية والروسية الدعم اللوجستي لبعض المهام الوطنية في القارة القطبية الجنوبية .

تعمل هذه الممارسة بالكامل ضمن حدود نظام معاهدة أنتاركتيكا، لكن غموضها يخلق آثارًا أمنية واضحة. من الصعب تحديد ما إذا كان الموظفون يقومون بعمليات مدنية أو عسكرية.

يعمل النظام على أساس الثقة، مما يوفر فرصة سانحة لإساءة الاستخدام. الأقمار الصناعية هي مثال واضح. تعتمد انظمة مثل

GPS الامريكية

و التابع للاتحاد الاوربي ، Galileo

الصينية ،BeiDou

الروسية ، GLONASS

على أجهزة استقبال الأرض في القطب الجنوبي للعمل. على الرغم من أن هذه الأنظمة مركزية للبحث العلمي في القارة القطبية الجنوبية، إلا أن لها تطبيقات أمنية عسكرية واضحة أيضًا .

لقد سعت الصين إلى استخدام قواعد نظام معاهدة أنتاركتيكا لتعزيز مصالحها الخاصة. ولنتأمل هنا اقترابها من دوم أرجوس، أعلى نقطة في القارة القطبية الجنوبية. توفر قبة الجليد أوضح (وأقصر) لقطة للفضاء، مما يجعلها المكان المثالي لاستقبال نشاط الأقمار الصناعية. تتمتع الصين بالحرية في إجراء أبحاث على القبة كما تفعل عبر محطة أبحاث في المنطقة، لكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك في عام 2019، حيث حاولت تأكيد سيطرتها الفعلية على القبة. واقترحت إنشاء منطقة أنتاركتيكا مُدارة خصيصًا - وهي منطقة ينص عليها نظام المعاهدة حيث يمكن لبلد ما تقييد وإملاء الوصول إلى (أو أكثر) من المنطقة. ولا يُسمح لأي دولة بإنشاء مثل هذه المنطقة إلا إذا تمكنت من إثبات أن الأنشطة البحثية اللاحقة في نفس المجال تقوض أجندة البحث العلمي الخاصة بها. وزعمت الصين أن هذا هو الحال، ولكن تم رفض طلبها نظرًا لأن بكين كانت الدولة الوحيدة التي كانت تقوم بأنشطة بحثية في ذلك الوقت في المنطقة .

الصراع على الجليد

إن جوهر التحدي في القارة القطبية الجنوبية هو التنفيذ: ما الذي يمنع الدول من الانخراط في أنشطة تخريبية؟ على الرغم من أن خطط الصين الماكرة لـ دوم أرغوس تم حظرها، من المحتمل أن يعود هذا الأمر مرة أخرى. يقع دوم أرغوس في الأراضي التي تطالب بها أستراليا. نظرًا للمصلحة الحيوية للبلاد في المنطقة، يجب على أستراليا الاستثمار في قدرات داخلية كافية للوصول إلى المنطقة المعزولة، بما في ذلك عن طريق التزلج، والجرار، والمروحية. الوجود يعني القوة في الصحراء القاحلة التي تُعرف بأنتاركتيكا.

إن التوصل إلى إجماع بين الأطراف التسعة والعشرين ـ وهو ما هو مطلوب لفتح مؤتمر مراجعة لمعاهدة أنتاركتيكا ـ سوف يكون مستحيلاً عمليا. من الناحية النظرية، يمكن استخدام آلية مؤتمر المراجعة، المتاحة للأطراف منذ عام 1991 ولكن لم يتم استخدامها مطلقًا، لبناء آليات التنفيذ، مثل الغرامات والحظر. ولكن في المستقبل المنظور، من الصعب أن نتصور أن الولايات المتحدة وحلفائها يحققون إجماعاً مع الصين وروسيا للاتفاق على مناقشة تعديلات المعاهدة .

ومع ذلك، هناك سياسات يمكن للغرب تنفيذها بمفرده للحفاظ على الأنشطة الأكثر تآكلًا تحت السيطرة. يمكن أن يكون المكان الجيد للبدء هو محاسبة الصين من خلال تسليط الضوء على أنشطتها في القارة القطبية الجنوبية. يجب على الدول أيضًا تدقيق قطاعاتها البحثية القطبية للتأكد مما إذا كانت تمول أو تدعم جهود البحث الحكومية الصينية. وفقًا لقانون الاندماج العسكري والمدني، تعتبر الحكومة الصينية أن أي نشاط بحثي له إمكانية تطبيق عسكري واستراتيجي. ما مدى السذاجة التي تكتب بها الدول الغربية في مواجهة مساعي بكين في القطب الجنوبي؟ يجب تكثيف عمليات التفتيش الدولية. ويحدث القليل من عمليات التفتيش تحت رعاية المعاهدة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار إلى القدرات. لذلك يجب على الدول تجميع تمويلها بشكل هادف وأكثر انتظامًا لضمان مراقبة محطات الصين بشكل جيد .

حيثما يعمل التعاون، يجب على الولايات المتحدة وغيرها أن تميل إليه. وتشمل أجزاء نظام معاهدة أنتاركتيكا التي تعمل بشكل جيد تبادل البيانات العلمية فيما بين الأطراف والتعاون في الاستجابة لحالات الطوارئ. في عام 2020، على الرغم من التوترات الأسترالية الصينية، أنقذ طاقم كاسحة جليد صينية في القارة القطبية الجنوبية مسافرًا أستراليًا مريضًا. في الواقع، يوفر الارتفاع الأخير في السياحة في القطب الجنوبي فرصًا لتعزيز التعاون، حيث يجب على الدول أن تتصارع مع التأثير البيئي الهائل للسياحة القطبية. من المتوقع أن يلتقي حوالي 100000 سائح في القارة هذا الصيف، وهو ما يمثل خسائر مدمرة لنظام بيئي هش. اجتمع أصحاب المصلحة في المعاهدة في الاجتماع الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا لعام 2023 ووجدوا توافقًا في الآراء، على الرغم من الحرب في أوكرانيا، لتطوير إطار للسياحة في أنتاركتيكا .

رغم أن الجهود المبذولة لتخريب نظام معاهدة أنتاركتيكا لن تؤدي إلى انهياره من الداخل، إلا أنها ستؤدي بالتأكيد إلى تآكله، وفي المرحلة المتقدمة قد تتسبب في أضرار لا يمكن تصحيحها. على الصين وروسيا والولايات المتحدة أن تدرك أن لديهم تحديًا مشتركًا في القطب الجنوبي: إنه نظام معاهدة فاشل. في الوقت الحالي، تسهل المعاهدات المطبقة المنافسة الاستراتيجية في القارة القطبية الجنوبية من خلال السماح للدول بتنفيذ أجندات واسعة دون قيود حقيقية. لقد وضعت الصين نفسها في موقف يمكنها فيه الاستفادة من الوضع الحالي، وهي مستعدة للتصعيد إذا فشل نظام المعاهدة. لا يمكن لبقية العالم أن يتخلف أكثر عن الركب .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية